تعليمية الترجمة المصطلحية

الدكتورة سعيدة كحيل

قسم الترجمة- جامعة عنابة-الجزائر-

الكلمات المفاتيح: التعليمية- المصطلحية- تكوين المترجم- كفاءة الترجمة – الترجمة المتخصصة.

ملخص الدراسة:

من فيض التجربة الميدانية في تعليمية اللغة العربية وتدريس الترجمة نظرياتها وتقنياتها ومنهجيتها وتطبيقاتها العملية، انتقيت موضوع الدراسة ووسمته بـ:" تعليمية الترجمة المصطلحية دراسة في المفهوم والإجراء".

سأحاول تناول قضايا مفاهيمية ونظرية تتعلق بتعليمية الترجمة المصطلحية وقضاياها التطبيقية وفق مقاربة تصف الحال وتستشرف المآل.

يعيش دارس الترجمة وضعية استيعاب وتمثل لخطابات متعددة التخصصات محملة في إطار التعدد اللغوي بمصطلحات متغايرة، ليتحول في ظل شروط تعلمية وتعليمية إلى مترجم يمارس صناعة أو اختيار المصطلح السياقي ويوظفه بحسب طبيعة الميادين التي يطرقها، ثم إن أي تشييد لطبيعة العمل في درس الترجمة لا يمر إلا من خلال المصطلح واقتضاءاته المعرفية، وبخاصة في مستوى الخطاب المتخصص وحينها تنبجس معطيات عملية تبنى على هذه المقاربات:

- مقاربة تصورية: للخطاب وعلاقته بالمصطلح، وتنبني على التوقع والفهم والتأويل.
- مقاربة مصطلحية: تقوم على معاينة المعاجم والقواميس.

- مقاربة عملية: تقوم على توليد أو تبني بدائل مصطلحية صياغة وتحريرا.

نطرح في هذه الدراسة إشكالية تعليمية الترجمة المصطلحية واقترانها بفعل مختزل في صناعة المعاجم والصورة الملازمة لتبعية المترجم لمختلف القواميس في مواجهة المشاكل اللغوية والتي أعدها ثانوية، مقارنة بجوهر العمل الترجمي. فهل من الممكن حل هذه الإشكالية بالمقاربة المعجمية؟

قام الباحث "جان دوليل" برسم حدود التعامل مع المعاجم فوصفها بمتاحف أقامها صانعوها خارج التداول، فهي لا تتسع للمعاني التي تصنعها الألفاظ في الممارسة، وهي إن أفادت في ترجمة المقابلات المتواترة في لغتين فهي أبعد من أن تستنفذ الامكانات الدلالية للألفاظ السياقية والمصطلحات المتخصصة. وفي الشأن ذاته تقول كريستين دوريو: إن الترجمة هي التي علمتني أن أحتاط من المعاجم بأنواعها وتدعو إلى وضع أسس تعليمية المصطلحات بالترجمة والابتعاد عن الوصفات الجاهزة.

تهدف هذه الدراسة إلى استثمار البحث الديداكتيكي المعاصر بنظرياته وطرائقه وتقنياته، وتوظيف تصورات المصطلحيين ومنظري الترجمة في درس الترجمة وتنبيه دارسيها إلى أن المعاجم قد تكون في غالب الأحيان منشأ صعوبات العمل والتحويل السيئ للمصطلحات.

وتطرح الدراسة بدائل تقوم على ممارسة عمل ديداكتيكي معرفي راق يسبق معاينة القواميس في الترجمة المصطلحية يقوم على الإسهام في صناعة الفكر تمثلا بالقراءة ومحاكاة بالتأليف والترجمة وفق استراتيجيات مدروسة تقوم على التكوين المعرفي التطبيقي للمترجم.

وتقترح الدراسة إعداد ورشات عمل متنقلة في تخصصات مختلفة حتى يتمكن المترجم من بناء التصور وصنع المفهوم مشاطرة لعمل المصطلحي في

صناعة المصطلح على أساس صحيح ودقيق تضييقا لهوامش الخطأ وتفرغا للتداول.

وأخيرا ندعو من خلال هذه الدراسة إلى تغيير النظرة إلى الترجمة المصطلحية باعتبارها استبدال وحدات لغوية بأخرى، خاصة إذا تعلق الأمر بالخطاب المتخصص، وستكون الدراسة مدعمة بعمل ديداكتيكي تطبيقي لتعليمية الترجمة المصطلحية القانونية نطرح فيها مختلف أنواع الإجراء والتوظيف المصطلحي في خطاب الترجمة المتبصر وفق مقاربة تأويلية لجون كلود جمار نستثمر فيها أمثلة تطبيقية من درس الترجمة.

مقدمة:

إن التأسيس المنهجي والمعرفي لتدريس الترجمة المصطلحية يعتمد على إعداد ملكة المدرس والدارس، وإن امتلاك هذه الملكة "لا يتم عن طريق حصول علم حول العلم وإنما بالمشاهدة والمساءلة وإعمال الحواس والتجربة والتمرين[1] ولا يتم هذا الأمر إلا بإعداد كفاءة الترجمة واللغة من خلال التدرب على الميكانيزمات الذهنية تحضيرا لعملية التحليل ونقل الخطابات في درس الترجمة باعتبار أن العملية الترجمية إبداعية بالدرجة الأولى، تتحقق بممارسة ترميز المصطلح تحليلا وتركيبا وفهما وتمثلا.

إن تدريس الترجمة ليس كغيره، بمعنى أنه لا يهدف إلى نقل المعرفة بقدر ما يهدف إلى نقل المهارة وإقدار دارس الترجمة على ممارسة مهنته وفق استراتيجيات دقيقة تقتضي التكوين في الديداكتيك والمصطلحية والعلوم المتداخلة في درس الترجمة. ولقد أشار د/ ماهر عبد الهادي إلى وصايا " تريفو" حول طبيعة المهارات المقترنة بهذا العمل فأوجز: فأما اللسانيات والترجمة ففرق وأما الموضوع فتعمق، وأما المغزى فطوق، وأما المعنى فنسق، وأما المصطلح الصحيح فروق، وأما الإبداع فوفق، وأما بيئتك فتشدق وأما الظروف فاعتنق. إن إعداد هذه المهارات يتطلب التكوين في التعليمية من خلال اعتماد منهاج

متكامل يجد له تنفيذا في فضاء تعليمي مناسب يحول الدارس إلى مترجم في ظل الاهتمام المتضاعف بتكوين إطارات هذا التخصص. ومن خلال دراسة وصفية لحال تدريس الترجمة في الوطن العربي وخاصة الجامعات نقف على تشتت الجهود وعدم احتكامها إلى منهجية عمل مدروسة، إذ ينبغي سن الاختيار اللغوي، أي ما هي لغات العمل وماذا نترجم من النصوص والخطابات وكيف نترجمها ولماذا نترجمها؟ وتدخل هذه الأسئلة في الإجابة عن موضوع التخطيط في التعليمية ودور الترجمة في صنع حضارة الأمة.

إن طبيعة الدراسة تنبني على تسطير منهجية عمل دقيقة تتضح معالمها عبر هذه المباحث.

1- ضبط المفاهيم:

1- 1 مفهوم التعليمية: la didactique

التعليمية فرع من فروع اللسانيات التطبيقية ومجال اهتمامها قضايا اللغة في التعليم، وقد عرفت استقلالية عندما كتب "ماكي" مؤلفه تحليل تعليم اللغة وعرفها بأنها علم تعليم اللغات، ومن مفاهيمها: "التعليمية إشكالية إجمالية وديناميةتتضمن تأملا وتفكيرا حول طبيعة المادة الدراسية وأهداف تدريسها وإعداد فرضيات العمل التطبيقي انطلاقا من المعطيات المتجددة باستمرار لعلم النفس والبيداغوجيا وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم ذات الصلة فهي بهذا دراسة نظرية وتطبيقية للفعل البيداغوجي" [2].

يستقي هذا العلم تأسيسه النظري من علوم كثيرة بحيث يمثل جسر تلاقيها لإيجاد حلول مشكلات تعليم اللغات، فهو " ليس بالعلم النظري الذي يتطور داخل الجامعات ومؤسسات البحث فقط ولكنه علم تطبيقي ينبغي أن يأخذ الممارسة بعين الاعتبار"[3]. ويمثل هذا الشكل وضعية الديداكتيك علما منافسا لبقية العلوم مكتسبا علميته منها موظفا التنظير لحل مشكلات تعليم اللغة في فضائها الثري وهو الفصل الدراسي.

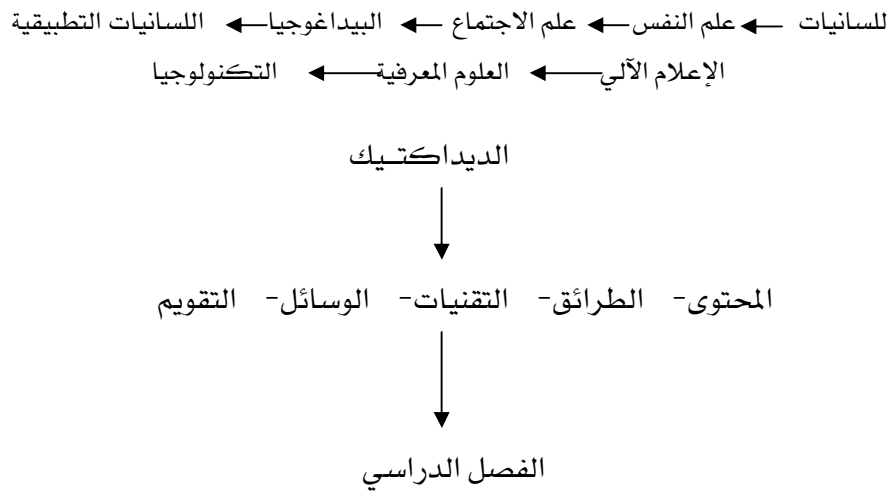

الشكل (1): الديداكتيك التأثر والتأثير.

وترتبط طبيعة العمل الديداكتيكي بالإجابة على هذين السؤالين: ماذا نعلم وكيف نعلم؟

فإذا كانت الإجابة على السؤال الأول تكمن في تحديد المحتوى الدراسي أي النصوص المقترحة فإن اختيارها يقتضي التخطيط الابستيمولوجي. أما السؤال الثاني فيقترح انتقاء الطرائق والتقنيات والوسائل التعليمية الناجعة لإيصال المحتوى.

يكون هذا العمل متبوعا بالتقويم المستمر مراقبة لنجاعة الأداء.

وخلاصة القول فإن التعليمية تهتم بالتصورات النظرية والعمل التطبيقي الموسوم بالتدريس.

1- 2- مفهوم تعليمية الترجمة:

طرحت أسئلة كثيرة في بداية تفرع هذا التخصص التطبيقي عن التعليمية وتتعلق أساسا بجدوى تدريس الترجمة وهل يمكن أن نتكلم عن تدريسها باعتبارها ممارسة وحرفة. ونقصد بتعليمية الترجمة تعليم عملية النقل اللغوي

والمعنى وتحويل الخطابات لجمهور متعلمين لا يتقنون اللغة الأخرى اتقانا جيدا، وهي عملية ترتبط عند "إ. لافو" بوظيفتين:

- الوظيفة التفسيرية: ويتم تكوين المترجم في المصطلحية والمعجمية والنحو.
- وظيفة المراقبة: ويتعلم فيها الدارس وظيفة النقل.[4]

إن مهمة الوظيفة التفسيرية إعداد كفاءة اللغة التي يفتقر لها جمهور دارسي الترجمة في اللغة المنقول منها ومقابلتها بالكفاءة الحاصلة في اللغة المنقول إليها، إذ يشترط في دارس الترجمة أن ينهج هذا النهج تحقيقا لمبدأ من مبادئ التعليمية، هو التدرج من السهل إلى الصعب، ويحصل هذا الأمر بالتحويل إلى اللغة التي نقلت إليها الملكة.

أما وظيفة المراقبة فينتج عنها تقويم الكفاءة اللغوية وشحذ كفاءة الترجمة القائمة على التحويل الصحيح ولا يحصل هذا الأمر إلا بالفهم. فاللغة المنقول إليها على هذا الأساس هي دعامة عمل المترجم لسهولة النقل.[5] ويتخلص دارس الترجمة مرحليا من المقارنة بين اللغة الأصلية والمستقبلة ليصل إلى تمثل الخطاب الجديد، ويهيمن على درس الترجمة منطق النص وحجاجه ومنطق القراءة والفهم والتحرير.

أما عن مجال البحث في تعليمية الترجمة فتشير الدراسات العلمية إلى أنه خلال انعقاد مؤتمر كوبنهاجن للسانيات التطبيقية سنة 1972، اقترح " جيمس هولمز" تفرد البحث العلمي بتخصص الترجمة ومن خلاله تعليميتها. وفي سنة 1999 حددت " هورتادو ألبير"" مجالات تعليمية الترجمة وهي:

- تقويم الترجمة – تعليمية الترجمة – الترجمة في حقل تعليمية اللغات- تعليمية اللغات وتعليم الترجمة المهنية. ولا يمكن البحث في مجال تعليمية الترجمة إلا من خلال تعليمية اللغات[6].

إن التكوين في التعليمية هو الذي يملي خطة عمل دقيقة لدرس الترجمة بالتحضير في مستويات بيداغوجية ومعرفية نجد لها حضورا في عمل الأستاذ داخل الفصل الدراسي، ففي هذا المعنى تقول "كريستين دوريو":

« J'expose à mes élèves la théorie de la traduction mais aussi des indications sur le vocabulaire terminologique et en outre sur la transposition des syntaxes des deux langues…les étudiants on chaque semaine un texte a traduire, qu'ils me remettent et que je corrige avec grand soin, puis je commentent classe, relevant les erreurs commises et éclairant sur les règles applicables…[7]»

كانت هذه طبيعة العمل الذي يقوم به الأستاذ في درس الترجمة وتقوم على النقل المصطلحي والتركيبي وتحرير النصوص وتقويم الأخطاء .

1- 3- مفهوم كفاءة الترجمة:

تبنى كفاءة الترجمة على تصور مستند لمفهوم الكفاءة عند "شومسكي" ويعرفها " ديل هايمز" على أنها المعرفة العملية للقواعد النفسية والثقافية والاجتماعية التي تتحكم في استعمال الكلام في إطار اجتماعي خالص وتشترط في مجال التحويل بالإضافة إلى المعرفة اللسانية والثقافية والموسوعية معرفة تداولية [8] ولا تحصل هذه الكفاءة إلا بالتدرب على آليات الفهم باعتباره عملية ذهنية نتيجتها فك الرموز اللغوية التي تسمح للقارئ الحصول على المعنى وينتج الفهم عن تلقي الرسائل استماعا وكتابة، وحقيقته تقوم على التأويل وتوقع التصورات عبر المرجع والدوال في نصوص ذات عمق معرفي أكيد.[9]

1- 3- 1- استراتيجيات الفهم:

ركز الكثير من الباحثين في التعليمية واللسانيات المعرفية والعصبية اهتمامهم على تفصيل الكلام في هذه الاستراتيجيات التي يقوم بها مؤول الخطاب، وهو في هذا المقام المترجم ومهمته مزدوجة تقع بين الفهم والإفهام كما يقول نيو مارك، والفهم مهارة عليا لا يمكن الوقوف على تحققها إلا من

خلال انتاج خطاب مواز في أثره ومقبول في منطقه. وقد استفاد أصحاب هذه النظريات من " شومسكي" بحيث جعل " فودور" العمليات الذهنية في الفهم ذات تأسيس معرفي متكون من ثلاثة أنماط من القدرات هي في رأيه: الأنظمة المركزية والقوالب الناقلة والأنظمة المركزية الناقلة.

Modules- transducteurs- système- centraux de transcodages

فالأولى متخصصة في تحليل ومعالجة العلامات وفكها "الرموز اللسانية- المصطلح المتخصص- أسماء الأشخاص..." أما بقية الأنظمة فتعمل على مركزة المعلومات التي أتتها من النواقل، ومراقبة انسجامها واستثمارها بالربط واستنتاج الأثر.[10]

إذن بإمكاننا أن نعلم الفهم مثلما نعلم الذكاء الاصطناعي حيث تقوم الدول المتقدمة بتوجيه المنهاج الدراسي إلى خلق الإبداع عند المتعلمين بلغات مختلفة في مراحل مبكرة من العمر.

إن الذي دعانا إلى تحليل هذا المفهوم هو تحويل مجال الاهتمام الديداكتيكي لدرس الترجمة من المعالجة اللغوية والتكوين اللساني إلى الاهتمام بمعرفة الذات وقدراتها وقابلية صناعة الترجمة في الذهن، باستثمار الفهم، وعليه يتمتع دارسو الترجمة بمستوى ذكاء عال، بحيث يشترط التوجيه في تخصصهم إلى إجراء اختبارات الذكاء قبل اللغة. ومن أهم عمليات الفهم قبل التأويل الذي يرتكز على التوقع والفهم نذكر التحليل والتركيب، وقد استثمر هذا البحث د/ محمد عز الدين في متابعة التحليل والتركيب في مستوى الآلة وذهن الإنسان وهو ما يوضحه الشكل التالي:[11]

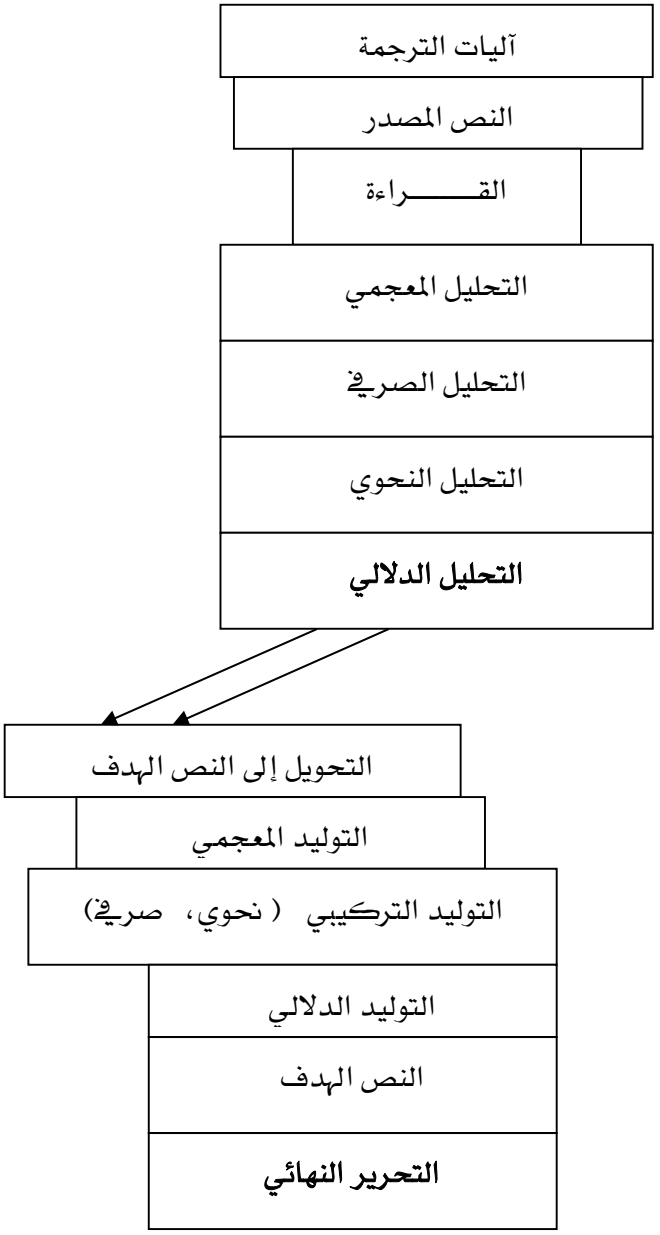

الشكل (2) يبين عمليات التحليل الترجمي.

بحيث تتفاعل الكفاءة اللغوية والترجمية في عملية التحليل والتركيب والربط وصولا إلى الفهم والتحويل والذي يتطلب إعداد مهارات نفسية وثقافية وحتى رياضية، نوجه اهتمام أساتذة الترجمة والمكونين إلى تثمينها قبل الشروط اللغوية.

وترتبط بالفهم عمليات القراءة بأنواعها[12].

1- 4- مفهوم المصطلحية وعلاقتها بالترجمة: terminographie

إن نص الترجمة محمل بالمصطلحات باعتباره " بؤرة للتمثيل وسند منطق الإحالات ما يمنح الكون الدلالي انسجامه وتناظره، فعناصر النص المصطلحية تهاجر نحو أقاليم أخرى بحكم التجاور والإحالة الرمزية والتذكر والتلميح..."[13]

إن وجود المصطلح كعصب للنص وأداة مفهومية للترجمة من خلال الانتقال بين اللغات يبرر العلاقة الجدلية التكاملية بين المصطلحية والترجمة وشتان بين الكلمات التي تعتمد فقط على السياق في تحديد مفاهيمها وبين المصطلحات المحددة للمفاهيم الدقيقة ضمن نظام مفاهيمي ينبني بتحديد العلاقات وغالبا ما تكتسب الكلمات أو الألفاظ العامة سمة المصطلحات في النصوص المتخصصة.

يتضاعف تدريس المصطلحية في تأطير طلبة الترجمة لأجل هذه العلاقة وخاصة في مستوى الخطاب المتخصص، ما دعا إلى نماء شبكة مصطلحية ترجمية في دروس الترجمة، باعتبار الوصف التطبيقي لطبيعة العمل في التخصص " وإن كانت قضية المصطلح العلمي عند الغربيين تتعلق أساسا بالتوليد المصطلحي فهي تتعلق لدينا بنقل ذلك المصطلح ترجمة وتعريبا...و تعنى الاصطلاحية بالجانب النظري للمصطلح في باب مخصوص، وأما المصطلحية فتخص الجانب النظري التطبيقي جمعا للمصطلحات ودراسة ونشرا..."[14] وهذا ما يبرر الحاجة للمصطلحية في درس الترجمة ولفهم النص، إذ لا يكفي تسخير

كفاءة اللغة بل من الضروري التحول إلى المعرفة الموسوعية، وتضمنها المصطلحية في جانب التفسير والتأصيل والعودة إلى مجالات الاستعمال والتحري التاريخي. فحين نقول : الهيرمونيطيقا ضرورة معرفية فإن المعرفة الموسوعية المصطلحية وليس التمكن اللغوي هو الذي يسمح بفهم مصطلح (الهيرمونيطيقا) كفن للتأويل وقد نشأ عن الفلسفة الألمانية ثم انتشر في النقد والأدب والترجمة.

"و يمكن إثراء هذه المعرفة الموسوعية باستمرار لأنها مفتوحة.. " [15]

ولتفسير جدلية العلاقة بين المصطلحي والمترجم نتساءل من المسؤول عن وضع المصطلحات المتداولة في النصوص؟ هل هو العالم اللغوي الذي ينتج المفاهيم ويفرض لغته على الآخر؟ أم المصطلحي المتخصص باعتباره منسقا للمفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية؟ أم هو المترجم ذلك المصطدم الأول بالحقيقة العلمية أو المصطلح الوافد وعلى عاتقه مسؤولية مواجهة المفاهيم بيانا وتبيينا وتوظيفا وتوصيلا؟

قد نختار واحدا من هذه الاختيارات، ولكن العمل الجماعي المتناغم بين اللغوي والمصطلحي والمترجم هو الذي يكفل ترحال المصطلح في قنواته المشروعة، ونستطيع أن نجزم أن التكوين المتكامل للمترجم المصطلحي كفيل بحل مشاكل التوليد والصياغة.

إن وضع المصطلح لا يشكل أزمة بقدر ما يفتقر إلى توجيه الجهود نحو التأطير المصطلحي الترجمي في ثلاثة مستويات متداخلة: اللغوي والمعرفي والتداولي، ولا تتعامل المؤسسات المصطلحية العربية بشكل منهجي، فنحن نشتكي من التخمة المصطلحية وليس الثراء المصطلحي، حيث وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة 18 معجما حبيس الرفوف، وتنشأ في مختبرات البحوث الآلاف من مشاريع البحث في ترجمة القواميس التي لا ترى النور في التداول وقد يعود هذا الأمر إلى عدم وجود منهجية مصطلحية تقوم على التعريف والتلخيص والتأليف، كما كان شأن " الشريف الجرجاني " في التعريفات و" الخوارزمي"

في مفاتيح العلوم و" ابن النديم" في الفهرست و" التهانوي" في كشاف مصطلحات الفنون، حيث تجنب هؤلاء التصنيف المفرداتي ومالوا إلى التصنيف العلمي أي الكتابة بالمصطلح في المصطلح عن المصطلح، وهي المنهجية ذاتها التي قام عليها الجهد المصطلحي في الغرب وخاصة اليابان " هيئة أسكا المصطلحية الترجمية".

إن العمل المصطلحي الترجمي ينبغي أن يستهدف صناعة بطاقات هوية مفصلة للمصطلحات وانتماءاتها الثقافية والمعرفية من خلال قراءة ما ألف حولها والدفاع عن المصطلح المولد في اللغة العربية قبل المعرب. ونورد في هذا المجال الدراسة التي قدمها " أنطوان بيرمان" عن دفاع الفرنسية .(Translation) والانجليزية عن (traduction) عن مصطلح

2- التأسيس للمصطلحية في درس الترجمة:

يبدو لنا أن أول من دعا إلى ضرورة تدريس المصطلحية في الجامعة عبر درس الترجمة هو الأستاذ الطبيب "عبد الرحمن الشهبندر" وذلك منذ أكثر من 60 عاما في مجلة المقتطف إذ قال: "و نحن لا نكلف المدارس التي تعلم باللغات الأجنبية أن تجعل التعليم بالعربية، لأننا طالما سمعناها تذهب إلى أن التعلم بالعربية ينتهي إلى جعل هذه العلوم عتيقة بالنظر إلى تعذر تجديد الطبع في الكتب العربية لقلة طلاب القراءة، وإنما الذي نكلفها به هو أن تضيف إلى امتحاناتها امتحانا إجباريا يتناول درس المصطلحية والترجمة، بعد أن نتفق على أخذها من خيرة الكتب المنتشرة بين أيدينا وإن كانت من عمل الأفراد ومعاقبة المقصرين من المتعلمين بتخفيض درجاتهم، إنه عمل سهل لا يحتاج إلى جهود مؤسساتية ولا إلى مجامع ونفقات طارئة لطبع الكتب وكل ما يتطلب هو اقتراح هذه الفكرة على الجامعات من خلال تدريس اللغات والمواد، ولا أظن مصلحتها تمنعها عن قبوله.[16]

لقد لاقت هذه الفكرة التي لم تنفذ إلا منذ سنوات قليلة في بعض الجامعات العربية قبولا لدى الجامعات الروسية وقد كتب أستاذ المصطلحية في

جامعة موسكو مقالا يعتقد فيه أن أحد طرائق تدعيم النص المصطلحي هو تدريس المصطلحية في الجامعات كمادة دراسية إجبارية، واقترح كتابه في تدريس المصطلحية باللغة العربية على الهيئات المختصة، وفعلا فقد تبنته جامعته ثم طبعته لنشره في الوطن العربي بالإضافة إلى مجموعة كتبه في المعاجم المصطلحية التقنية " ومن أهم الأسس التي قامت عليها منهجية التأليف، الترجمة وقد قدم مقررا إجماليا لتعليمية الترجمة المصطلحية على امتداد 24 ساعة هذا محتواه:[17]

- نبذة تاريخية عن وضع المصطلحية العربية.
- وضع المصطلحات العلمية والفنية والتقنية في البلدان العربية والغربية (جهود المجامع والهيئات العلمية).
- عرض عام ونقدي لأهم المعاجم العربية المتخصصة.
- تقويم عمل الهيئات المصطلحية في الوطن العربي وأهمها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق والعراق،مكتب تنسيق التعريب، المجلس الأعلى للعلوم ومقررات الندوات الجامعية.
- التعريف بالجمعيات المصطلحية وشخصياتها الفاعلة.
- مشكلات المصطلحية العلمية في اللغة العربية المعاصرة.
- دراسة موجزة لآليات ترجمة المصطلح من العربية إلى الروسية.
- تمارين الترجمة بين اللغتين (نصوص علمية مقتبسة من التراث للترجمة).
- التأليف في الترجمة باستعمال المصطلح.

وقد استفادت بعض الجامعات العربية من هذا المنهاج الذي أقره باحث غير عربي، ولذلك يأتي الاهتمام بفتح تخصص تعليمية الترجمة المصطلحية من أهم التخصصات التي تقوم بإنجاز مثل هذه المقررات.

2- 1- إجراء المصطلحية في درس الترجمة:

لا نتصور - بناء على كل ما سبق ذكره- أن يكون التعامل مع المصطلح بمنأى عن الوعي بالترجمة وشروطها وطبيعتها ضمن الوضعية التعليمية التي يعيشها الدارس العربي. فمن المهم النظر إلى الترجمة بوصفها فعل تداول وتواصل ينبني على الإصغاء العميق لاشتغال اللغة في الخطاب والنظر إلى المصطلحات لا باعتبارها وحدات لغوية معزولة تقابلها أخرى في لغة مغايرة وإنما بوصفها عناصر تعبيرية منجزة للدلالة، في سيرورة متصاعدة لذلك يدعو "جان روني لادميرال" إلى بدائل أخرى للمكافئ المصطلحي بالشرح وتمثل الدلالة إقصاء للعجز المصطلحي، والعبرة عنده في تلمس حياة المصطلح داخل النص والاستئناس به توقعا وفهما وتداولا. ومن أهم آليات هذا الانجاز القراءة وتمارين الترجمة المصطلحية[18].

إن تعريف الخطاب المتخصص على أنه استعمال مصطلحات مستغلقة على غير المختصين يطرح مشكلة الانسياق وراء تصور خاطئ، لأن جهود المصطلحية تجعل منه خطابا متجانسا مستجيبا لوضعيات تداولية ممكنة التواصل بالترجمة.

ينبني إجراء المصطلحية في درس الترجمة على أمور هي:

- تحديد وسيلة العمل وهي النص.
- تنشيط التوثيق والبحث في المراجع بالتدرج.
- ضبط دور القواميس والتمييز بين المعجمية والمصطلحية.
- توجيه العمل المصطلحي لدرس الترجمة نحو التواصل والتأليف رنوا إلى الإبداع.

2- 2- مسار الإجراء المصطلحي الترجمي:

من مبادئ هذا المسار تناول النصوص في القراءة الترجمية ثم التفريق في مستوى التحليل بين المعجمية والمصطلحية إذ لا يتعلق ميدان المصطلحية بالبحث

عن دلالة الأشكال اللغوية بل بتحديد المفاهيم أولا على عكس التصور في المعجمية.

إن بناء هذا التصور الصحيح سيقعد لبناء إجراء معاينة القواميس والبحث عن حلول مشاكل الترجمة التي هي في جوهرها مفاهيمية وليست لغوية، وتقع مسؤولية التوجيه في هذا الأمر على عاتق مدرس الترجمة لمحو الحقائق الزائفة التي ترسم صورة للمترجم في علاقته الإلزامية بالقاموس، هذه العلاقة قد تكون في غالب الأحيان منشأ أخطاء الترجمة لذلك تدعو كريستين دوريو - في إطار الترجمة التقنية على ما تحمله من مخزون مصطلحاتي متخصص- إلى ترك معاينة القواميس كآخر حل والنزول إلى ميدان نشأة المصطلح لصياغته، وإن تعذر الأمر العودة إلى الموسوعات والمجلات فالذي يقرر المصطلح الدقيق هو الاستعمال وليس الوضع[19].

وقد حللت الكاتبة في مؤلفها خطوات تدريس الترجمة المصطلحية باعتماد الجذاذات المصطلحية للنصوص، وتبدأ بالإحصاء المصطلحي والعودة إلى التوثيق ثم النزول إلى ورشة العمل في إطار الترجمة الميكانيكية وحب التعاون مع المختص لينتهي الإجراء بالتأويل الشفوي والتحرير وبعد أن توضع المفاهيم المصطلحية وتدقق ينصح باستعمالها في التأليف وتوظيفها في برامج الدراسة، وإن أهم إجراء بعد كل هذه المراحل هو التلخيص بلغتين ويكون " بغوص المترجم في كنه المعنى والإمساك بخيوطه واستخراج دقائقه وتفاصيله وتبين جوهره فيقدم ملامحه بعد أن يصل إلى فهمه بأسلوبه ويجد المقابل له ويحمله لإيصال المعنى تدريجيا إلى القارئ المتخصص..." [20].

ومتى ألف هذا المترجم نصوصا أخرى بمصطلحات جديدة ندعوه إلى استثمار الأولى ليمتلكها في إطار إعداد ملكة الترجمة المصطلحية والتي تحصل بالممارسة والمدارسة.

إن للذاكرة الترجمية أهمية كبرى في التوظيف ولا يمكنها أن تبنى إلا بتدريس المصطلحات وعناصرها في درس الترجم نوجزه إجرائيا كما يلي:

- مقدمة في لغة تخصص الموضوع (القانون، الطب، الإعلام الاقتصاد..).
- التصور ومشاكل التحويل (الترادف، الاشتراك، التلازم، السوابق اللواحق، الاختزال، الاختصار...).
- التوثيق المصطلحي (المجلات، الموسوعات، الكتب، البرامج).
- التخطيط اللغوي والمعجمية وبنوك المصطلحات (اختيار لغة العمل انتقاء القواميس..).

يمكن الاستعانة بهذه المراجع لتكوين الأستاذ في تعليمية الترجمة المصطلحية:

- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات لمحمد رشاد الحمزاوي
- المنهجية الجديدة لوضع المصطلحات العربية لمحمد الأخضر غزال.

-J.C.Sager, a practical course in terminology processing –Philadelphia 1990

-Peter Newmark, a text book of translation, Malaysia 2006

وفيما يلي عرض مقترح لمقرر دراسي لتدريس الترجمة المصطلحية:

- عرض البنوك المصطلحية وتفصيل شبكتها بمساعدة الحوسبة
- التوثيق المصطلحي
- طريقة توظيف المصطلح في الرسائل العلمية
- ترجمة نصوص من معاجم المصطلحات
- تمارين على شكل مشاريع الترجمة المصطلحية (مشروع قانوني مشروع طبي، ..)
- المفاهيمية في الترجمة والمصطلحية

- آليات صياغة المصطلح بالترجمة
- التأليف في المصطلحات المترجمة

إن المصطلح عنصر جوهري في تدريس الترجمة كما أن الترجمة من أهم وسائل التوليد والصياغة، ونقترح في إطار العمل الجماعي أن تقام ندوات لحضور الطلبة والمتخصصين في خطابات الترجمة، إذ من الواجب التنبيه إلى أهمية المسائل المصطلحية ومدارستها بالاختلاف اللغوي، ورغم أن المصطلحية قطعت شوطا كبيرا في التنظير والتطبيق إلا أنها تحتاج إلى محك الممارسة والتداول وهذا يتم في درس الترجمة.

2_3_ نحو منهجية عمل لدرس الترجمة المصطلحية:

نقترح هذا التخطيط الديداكتيكي وفق خطوات إجرائية هي:

- الإعداد للدرس بحضور عنصري التعليمية، الأستاذ والدارس، واختيار لغات العمل وطرائقه وتقنياته وتوجيه البحث نحو التوثيق.
- مرحلة عرض الخطاب الترجمي: تناقش فيها المسائل المصطلحية سياقيا ليستأنس الدارس بطبيعة العمل.
- مرحلة القراءة الترجمية: باعتبارها مهارة إنتاجية مصنفة إل انطباعية واستيعابية ونقدية.
- مرحلة الإجراء المصطلحي: ويتم فيها إحصاء المادة المصطلحية بالجرد المصطلحاتي أولا، ثم ترسيم العمل في جذاذات سياقية، وأخيرا تدقيق العمل بالقواميس المتخصصة.
- التحليل الدلالي: ويكون بتقطيع النص إلى وحدات دالة يرتبط فيها التأويل بمرجعيات تداولية.
- إنجاز تمارين مصطلحية كتمارين ملء الفراغ، طرح الاختيارات تصحيح المصطلح، توظيف المصطلح في نصوص أخرى.
- تأليف معجم اصطلاحي نصي لدروس الترجمة.

3- دراسة تطبيقية لتعليمية الترجمة المصطلحية:

توظيف النظرية التأويلية لـ:"جون كلود جمار" في الترجمة القانونية أنموذجا

انتقينا هذه الدراسة من دروس منهجية الترجمة باعتبارنا نطبق على النصوص المتخصصة في نقل الخطابات لأهميتها في تأطير طلبة الترجمة.

3- 1- مفهوم المصطلح القانوني:

المصطلح عصب النص القانوني، وقد وظفته اللغة العربية للغوص في نصوص الشريعة، إلا أن تغييرات في مفاهيمه طرأت عليه بتأثير الترجمة عن اللغات والثقافات الأخرى.

وتعني العصا المستقيمة. أما الفرنسية فاستعملت(kanun) وكلمة قانون معرب عن اليونانية (law) والانجليزية (recht)و الألمانية (dirrito) من المفهوم، وكذلك الإيطالية (droit) و تعني كلها المستقيم.

وللقانون شقه الوطني والدولي، وهو في شقه الثاني خاضع للترجمة بالتكافؤ ويتألف النص القانوني من عناصر هي:

- المصطلح العام: وهو شائع في اللغة وموظف في القانون.
- المصطلح المتداول: وهو الذي تعارف عليه أهل القانون ويخضع لقواعد الترجمة الموحدة.
- المصطلح المستجد: وهو مصطلح غير وارد في اللغة ويحمل مفهوما جديدا يتطلب التعريب في اللغة العربية ثم التدويل.

مشكلات ترجمة المصطلح القانوني:

يتأثر المصطلح مفهوميا بمشكلة التركيب في مستوى التقديم والتأخير الاضطراري، كذلك مشكلة المختزل والمختصر وطرق نقلها المختلفة إلى العربية ومشكلة التعدد والترادف والتي تخلق معضلة مفاهيميا في مثل هذه المصطلحات:

- العاصمة: Capital
- رأس المال
- القاعدة
- الكلية: Faculté
- آلة الاستيراد
- الاقتدار المالي
- الربح: Benifices
- حق الاستحقاق
- حق الحلول في الدعوة
- حق الجرد

3- 3- خصائص الترجمة القانونية:

تتميز الترجمة القانونية عن أنواع الترجمة الأخرى، لأن القانون ظاهرة اجتماعية مرتبطة بقواعد السلوك العام، تكون فيها اللغة وسيلة لتحديد القانون الممارس في إطار مؤسساتي. ويتميز المصطلح القانوني بالغموض في كل لغات العالم، ومن خصائصه اللغوية نذكر:

- الاعتماد على الاشتقاق في تكوين تعبير مصطلحي بطريقة التحويل كتحويل اسم الفاعل إلى اسم:

Négociateur مفاوض

Assistant مساعد

Déclarant مقرر

Gérant مدير

استعملت اللاحقة للتعبير عن الحركة في هذه الصيغ.

أما السابقة فتعني المشاركة في هذه الأمثلة:

Colocataire الشريك

Cosignataire الموقع مع غيره للإمضاء

3- 4- كفاءات الترجمة في الخطاب القانوني:

سبق وأن تعرضنا إلى مفهوم الكفاءة الترجمية ولكنها في الخطاب القانوني تحتكم إلى مقاربة ديداكتيكية وظفها "جون كلود جمار" في نظريته التأويلية كالتالي:

فهم المعنى وتأويله: بالرجوع إلى قاعدة الثقافة العامة والتوثيق، وبما أن النص القانوني نتاج ثقافة موجهة في سياق زمني ومكاني فلا يمكن ترجمة مصطلحاته بالعودة إلى مبادئ مسبقة، لذلك لا يطالب طلبة القانون بحفظ قوانين التشريع العالمي كلها، ولكن عملهم مشروط بالتمكن من طرق وإجراءات التأويل مقاربة لتطبيقها في حالات مشابهة والمترجم كطالب القانون ليس عليه أن يعرف كل المشاكل المتعلقة بالقانون بقدر مقاربته للميدان العام واستقدام ما يتطلبه التحويل الترجمي فكل منهما يستطيع الترجمة عند حيازة الكفاءة الترجمية والمنهجية وكفاءة التخصص.

3- 5- المقاربة التأويلية في درس الترجمة المصطلحية لجون كلود جمار:

تقوم هذه المقاربة على 5 مستويات هي:

- التحليل الدلالي: ويتمثل في استخدام معارف عامة مسبقة ثم معارف متخصصة مأخوذة من الموسوعات وأخيرا يأتي دور المعاجم في صياغة واختيار المصطلح.

ويقترح "جمار" استخلاص المعنى العام السطحي ثم المعنى العميق بالتأويل مع استبعاد المشكلات اللغوية، وعلى المترجم أن يستعمل حواسه الخمسة وحدسه في إدراك المعاني المهمة، فمعرفة إذا ما تحركت الأوراق هنا تفترض وجود الريح ثم تتطور الافتراضات إلى فعل فاعل.

وتأتي المعرفة النظامية والدلالية حين يوغل المترجم في التخصص، ويشبه "جمار" التقدم في فهم النص نحو التمثل والصياغة المصطلحية بزاوية مستقيمة وزاوية حادة، فكلما ضاقت الزاوية كلما تحددت المفاهيم بمقدار ما يمتلك كل مترجم من ثقافة توثيقية في ممارسة جماليات القراءة.

- التحليل النحوي: يؤكد " جمار على أن المترجم يقوم بدور المقارن للنصوص في مستوى التركيب بتوظيف التحليل التقابلي للغات.
- التحليل المعجمي: ويكون بالبحث عن المكافئ المصطلحي وهو ما يتطلب التكوين في المصطلحية.
- التحليل الأسلوبي والتحرير: بالتمكن من مقابلة القيم الأسلوبية والتعرف على آليات الكتابة.
- التقويم: ويخضع العمل إلى تقويم أخطاء الترجمة قبل أخطاء اللغة.

نقترح كتدعيم لهذه الدراسة ترجمة المادة 12 من القانون المدني الجزائري.

النص الأصلي:

"يسري قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يترتب عنها عقد الزواج فيما يعود منها للمال"

الترجمة الفرنسية:

Les effets personnels et matrimoniaux du mariage sont soumis à la loi nationale du moment de la conclusion du mariage [21]

نلاحظ أن النص الأصلي يقصر حكم سريان قانون جنسية الزوج عند الزواج على آثاره المالية وحدها، بينما يعد سريان هذا القانون شاملا لآثار الزواج الشخصية والمالية معا في النص المترجم، وذلك بسبب تأثير العامل الثقافي المختلف بين الشريعة الإسلامية التي لا يترتب عنها الآثار الشخصية والقوانين الغربية التي تحمل الزوجة مصاريف المعيشة والأولاد كطرف مساو للزواج.

يعرف هذا الاختلاف الثقافي بالتوثيق وممارسة التأويل [22]

خاتمة الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة عرض بعض القضايا النظرية والتطبيقية واستنتجنا من خلالها أن تعليمية الترجمة المصطلحية لا تمر إلا عبر المفاهيم والتوثيق قبل معاينة القواميس، وأن طبيعة العمل الديداكتيكي تحتكم إلى التكوين في نظريات وطرائق وتقنيات الترجمة بالعودة إلى منهاج دقيق يكون دعامة التقويم في إنجاز الترجمات.

إن طبيعة هذا العمل الديداكتيكي ينبني على منهجية متعددة التخصصات تقود إلى التكوين المتكامل للمترجم لمواجهة ميدان العمل، كما حوت الدراسة مقترحات ترنو كلها إلى :

- إعداد معجم تحليلي متكامل للمصطلحات المتخصصة بطريقة الترجمة.
- إنجاز أعمال جماعية تأليفا وترجمة في الترجمة المصطلحية وتوظيفها في حقل التدريس.
- تفعيل العمل الديداكتيكي في إطار التنسيق بين الجامعات العربية والأجنبية تدعيما لصناعة المصطلح وامتلاك المعرفة والإسهام في إنتاجها.
- الدعوة إلى فتح تخصص تعليمية الترجمة المصطلحية للإشراف على البرامج والمقررات وتوجيهها وجهة حضارية تخدم مشروع الترجمة المصطلحية.

الهوامش:

1- إبراهيم شمام، الترجمة أعدوا لها المعلمين، الحياة الثقافية، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، أوربيس تونس 2008، العدد 189ص 71.

2-J.C Gagnon. La didactique d'une discipline, in didactique des sciences expérimentales, C.P.R. Rabat, Maroc1974p 17.

3- رشيد بناني، من البيداغوجيا إلى الديداكتيك، الدار البيضاء المغـرب، 1991، ط1 ص 47

4-E. Lavoult, Fonction de la traduction en didactique des langues, traductologie et communication, Didier érudition 1985 p 9

5- « La langue d'arrivée est utilisée comme un moyen d'analyse de la langue de départ ou comme technique d'initiation a son système »

F. Germaine et B. Alain, didactique des langues, traductologie et communication, De Boeck et Larcier, Paris 1998 p 13.

6- لتوضيح هذه الفكرة راجع د/ سعيدة كحيل، تعليمية الترجمة، رسالة دكتوراه مخطوط جامعة عنابة 2007.

7- Ch.- Durieux, Les fondement didactiques de la traduction technique. C. traductologie n°3 Didier érudition. France2001 p 18

8-R.Galisson, D. Coste, Dictionnaire de didactique des langues. Hachette, France 1976 p 106

9- «Compréhension: opération mentale, résultat du décodage d'un message, qui permet à un lecteur de saisir la signification qui recouvre les signification.. »

Ibid, Dictionnaire de didactique des langues p 202.

10- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغـرب 2006ص 28-29.

11-محمد عز الدين، الترجمة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ط1، ص 326.

12- راجع كتب د/ محمد الديداوي: منهاج المترجم والترجمـة والتعريـب والترجمـة والتواصل.

13- سعيد بن كراد، السيميائيات والتأويل، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2005، ط 1 ص 171.

14- د/ توفيق الزيدي، جدلية المصطلح والنظرية النقدية، قرطاج 2000، تونس 1998 ص 13.

15- دومينيك مانقونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن منشورات الاختلاف، الجزائر 2005 ص 45.

16- د/ عبد الرحمن الشهبندر، توحيد المصطلحات الطبية، مجلة المقتطف، 1930 مج:76، ج5، ص518.

17- ميناجيان كيفورك، فكرة تدريس علم المصطلحات في الجامعات، مجلة اللسان العربي، المغرب، مج6، ص 567-568.

18- راجع كتاب.

J.R.Ladmiral, Traduire : théorèmes pour la traduction, Gallimard, France 2002

19-راجع كتاب كريستين دوريو: أسس تدريس الترجمة التقنية، تر: هدى مقنص المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان ط1، 2007

20- د/ محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسبته، مكتب الأمم المتحدة، جونيف 2008، ص 4.

21- راجع: علي علي سليمان، ضرورة إعادة النظر في القانون المدني الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1992

22- ينظر:

J.C.Gémar, la traduction juridique et son enseignement Méta 1979. Traduire ou l'art d'interpréter Méta 1995.